NPT/CONF.2020/PC.III/SR.1

Distr.: General
15 May 2019
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٩ نيسان/أبريل – ١٠ أيار/مايو ٢٠١٩

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس المؤقت: السيد غابريلس . . . . . (هولندا)
الرئيس: السيد سيد حسين . . . . . (ماليزيا)

المحتويات

افتتاح الدورة

انتخاب الرئيس

بيان الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح

بيان الرئيس

إقرار جدول الأعمال

تنظيم أعمال اللجنة التحضيرية

(ج) أساليب العمل

'٢' المشاركة

'٤' السجلات والوثائق

تنظيم مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

(هـ) جدول الأعمال المؤقت

مناقشة عامة للمسائل المتصلة بجميع جوانب عمل اللجنة التحضيرية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

19-06923 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

افتتاح الدورة

١ - **الرئيس المؤقت:** أعلن افتتاح الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠.

انتخاب الرئيس

٢ - **الرئيس المؤقت:** قال إن اللجنة التحضيرية كانت قد انتخبت في دورتها الثانية السيد يعقوب (ماليزيا) رئيساً للدورة الثالثة للجنة التحضيرية. وعقب استقالته، رشحت مجموعة دول عدم الانحياز والدول الأخرى الأطراف في المعاهدة السيد سيد حسين (ماليزيا) ليحل محله. وعممت الأمانة العامة المعلومات المتعلقة بترشيحه على جميع الدول الأطراف في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٩. ولم يرد أي اعتراض على الترشيح. واعتبر أن اللجنة ترغب في انتخاب السيد يعقوب رئيساً لدورتها الثالثة.

٣ - *انتُخب السيد سيد حسين (ماليزيا) رئيساً بالتزكية.*

٤ - *تولى السيد سيد حسين (ماليزيا) رئاسة الجلسة.*

بيان الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح

٥ - **السيدة ناكاميتسو** (الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح): قالت إن مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ يصادف الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والذكرى الخامسة والعشرين لتمديدها إلى أجل غير مسمى. ومن ثم فهو سيكون فرصة مثالية للاحتفال بالإنجازات الهائلة التي تحققت بفضل المعاهدة وضمان استمرار قدرتها على تحقيق الغرض المنشود من أجل التصدي للتحديات الجديدة في السياق الحالي وفي المستقبل.

٦ - وخلال الدورة الحالية، تتولى اللجنة التحضيرية مسؤولية إرساء الأسس لنجاح مؤتمر عام ٢٠٢٠. وبإتمامها للمهام الإجرائية، ستكفل اللجنة أن يتمكن المؤتمر من مباشرة المسائل الموضوعية. وتشمل هذه المهام اعتماد مشروع جدول الأعمال ومشروع النظام الداخلي للمؤتمر، وتوزيع البنود على اللجان الرئيسية وتسمية الرئيس المعيّن للمؤتمر.

٧ - وقالت إنه كما شهدت الدول في السابق، فقد أدى عدم إنجاز هذه المهام الإجرائية إلى بث شعور بالمرارة وحرف الانتباه عن المسائل التي تكمن في صلب المعاهدة. وتتسم تسمية الرئيس المعيّن بالأهمية أيضاً لإتاحة أطول وقت ممكن للرئيس المعين للتشاور مع جميع الدول الأطراف والاستعداد لقيادة المؤتمر بنجاح. وأعربت عن ثقتها في أن جميع الدول الأطراف تتفق على أن هذه المهام تمثل أولوية وأنه ينبغي إنجازها في أسرع وقت ممكن.

٨ - وطبقاً للترتيبات المتفق عليها في سياق عملية الاستعراض المعززة، من المتوقع أن تصدر اللجنة خلال الدورة الحالية توصيات بشأن مضمون المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠. وينبغي أن تسعى الدول الأطراف جاهدة إلى تقديم توصيات بتوافق الآراء تركز بشكل متساو على الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار وتُستمد من المجالات المشتركة والمتقاربة.

٩ - وأضافت إن الأحداث الخارجية تؤثر بشكل كبير على إجراءات اللجنة، مما يجعل من الصعب إيجاد أرضية مشتركة، لا سيما إذا اتخذت الدول الأطراف مواقف متصلبة وغير مرنة. وبدلا من ذلك، يجب أن تواصل الدول الحوار الحقيقي والتفاوض بحسن نية، مسترشدة بمصلحتها الاستراتيجية المشتركة في الفوائد الأمنية للمعاهدة. ومن المؤسف أن الحوار الذي يعزز الاستقرار والثقة أصبح بمثابة سلعة تتزايد ندرتها.

١٠ - وبمناسبة اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام، ناقشت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التحديات المتعددة التي تواجه النظام الدولي القائم على القواعد. وبرز من ضمنها نقص الثقة الذي أدى إلى تقويض الثقة، وخنق التقدم، بل وتهديد المكاسب التي تحققت بالفعل. وظهر هذا النقص بشكل خاص في الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف الجماعي المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وقد هددت التطورات الأخيرة في مجال الأمن الدولي شبكة الصكوك والاتفاقات والترتيبات الموضوعة أثناء الحرب الباردة وبعدها. وقالت إن التركيز يتزايد على قيمة الأسلحة النووية، وإن القيود المفروضة على الترسانات النووية تضعف، وفي بعض الحالات تنهار. وقد بدأت الدول تختلف حتى على المبادئ والأهداف المتفق عليها سابقاً.

١١ - وأضافت أنه لا ينبغي للدول الأطراف أن تسمح لتلك الاتجاهات بالتسلل إلى إجراءات اللجنة. بل ينبغي أن تغتنم الفرصة لإعادة تأكيد التزامها بالمعاهدة، وبتنفيذها الكامل والمتوازن، والوفاء بجميع الالتزامات التي تعهدت بها بوصفها دولا أطراف. وينبغي للدول استغلال الدورة الحالية للبدء في إعادة بناء الثقة والطمأنينة اللتين شكلتا الكثير من الإنجازات البارزة خلال العقود الثلاثة

الماضية. كما ينبغي أن تبدأ بإحياء عادات التعاون التي أدت إلى إبرام المعاهدة وترسيخها ليس فقط بوصفها حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار والدعامة الأساسية لنزع السلاح النووي، ولكن بوصفها ركيزة من ركائز الأمن الدولي. وسيتطلب القيام بذلك روحاً من التوافق والمرونة وقدراً كبيراً من الصبر، وقبل كل شيء، استعداد الدول للتعاون في ما بينها بشأن مضمون المعاهدة دون أن تُلهيها المسائل التي لا تتصل مباشرة بمداولاتها.

١٢ - وينبغي أن يكون هدف الدول الأطراف كفالة متانة وديمومة معاهدة عدم الانتشار وتأمين الفوائد الجماعية التي تقدمها لها جميعا.

بيان الرئيس

١٣ - **الرئيس:** قال إنه بعد ترشيحه لمنصب رئيس اللجنة في شباط/فبراير ٢٠١٩، واصل العمل الذي بدأه سلفه، حيث خاض مشاورات مكثفة مع الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني. وقال إنه سيواصل أداء دوره على نحو يتسم بالانفتاح والنزاهة والشفافية.

١٤ - وأضاف إن الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح قدمت تقييماً وافياً للوضع الذي تواجهه الدول الأطراف ومسؤولياتها. وبما أن اللجنة تناولت عدداً من المسائل الإجرائية والموضوعية خلال الدورة الحالية، فمن المهم أن تركز الدول الأطراف على الوعود المنصوص عليها في المعاهدة لتعزيز هدف نزع السلاح النووي ونزع السلاح العام الكامل، ومنع انتشار الأسلحة النووية وتكنولوجيا الأسلحة وتعزيز التعاون بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

١٥ - وقال إن الهدف من استعراض عام ٢٠٢٠ هو استعراض سير المعاهدة بغية ضمان تحقيق مقاصد الديباجة وأحكام المعاهدة. وفي إطار هذه العملية، يجب على الدول الأطراف الحفاظ على قدسية وسلامة المعاهدة ودورة الاستعراض. وينبغي للمشاركين الاستماع إلى بعضهم البعض وإظهار كل التفهم والمراعاة والاحترام. وعلى جميع أصحاب المصلحة إظهار الدعم للمعاهدة بشكل جماعي. وشجع جميع الأطراف على الاضطلاع بعمل اللجنة بروح إيجابية من أجل ضمان نجاح المؤتمر الاستعراضي.

إقرار جدول الأعمال (NPT/CONF.2020/PC.I/7 و NPT/CONF.2020/PC.II/13 و NPT/CONF.2020/PC.II/INF/3)

١٦ - **الرئيس:** أشار إلى أن جدول أعمال جميع دورات اللجنة التحضيرية قد أُقر في دورتها الأولى عام ٢٠١٧ وهو يرد في الوثيقة NPT/CONF.2020/PC.I/7، كما يرد في الفقرة ٩ من تقرير الدورة الثانية للجنة التحضيرية في الوثيقة NPT/CONF.2020/PC.II/13.

١٧ - ولفت الانتباه إلى برنامج العمل للدورة الحالية الوارد في الوثيقة NPT/CONF.2020/PC.III/INF/3، واعتبر أن اللجنة ترغب في الإحاطة علماً ببرنامج العمل هذا والمضي قدماً وفقاً لذلك.

١٨ - *وقد تقرر ذلك.*

تنظيم أعمال اللجنة التحضيرية

(ج) أساليب العمل

المشاركة[٢]

١٩ - **الرئيس:** أشار إلى أنه، وفقاً للنظام الداخلي لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، الذي طبق بعد إجراء التغييرات الضرورية على أعمال اللجنة، كان لممثلي الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية الحق في حضور جلسات اللجنة وتقديم مواد، سواء شفوياً أو خطياً. وأشار كذلك إلى أن اللجنة اتخذت في دورتها الأولى القرار التالي، جرياً على العادة التي اتبعتها اللجان التحضيرية السابقة والأحكام ذات الصلة من النظام الداخلي لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ والاتفاق الذي تم التوصل إليه في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

"١ - يُسمح لممثلي الدول التي ليست أطرافاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بناء على طلبهم، بحضور جلسات اللجنة بصفة مراقبين، ما عدا الجلسات التي يتقرر أن تكون مغلقة، على أن يجلسوا في اللجنة خلف لوحات تحمل أسماء بلدانهم وأن يتلقوا وثائق اللجنة. ولهم أيضاً أن يقوموا بتقديم وثائق إلى المشاركين في اللجنة؛

"٢ - يُسمح لممثلي الوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية المشتركة بين الحكومات، بناء على طلبهم، بأن يحضروا، بصفة مراقبين، جلسات اللجنة ما عدا الجلسات التي يتقرر أن تكون مغلقة، على أن يجلسوا في اللجنة خلف لوحات تحمل أسماء منظماتهم، وأن يتلقوا وثائق اللجنة. ولهم أيضاً أن يدلوا خطياً بآرائهم وتعليقاتهم بشأن المسائل الواقعة ضمن نطاق اختصاصهم، ويجوز تعميم ما يدلون به باعتباره من وثائق اللجنة. وعلاوة على ذلك، قررت اللجنة، بناء على الاتفاق الذي

تم التوصل إليه في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، الذي سيُطبق مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال، دعوة الوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية المشتركة بين الحكومات إلى الإدلاء ببيانات شفوية أمام اللجنة، بقرار من اللجنة وعلى أساس كل حالة على حدة.

”٣ - يُسمح لممثلي المنظمات غير الحكومية، بناء على طلبهم، بحضور جلسات اللجنة، ما عدا الجلسات التي يتقرر أن تكون مغلقة، على أن يجلسوا في اللجنة في الأماكن المحددة لهم وأن يتلقوا وثائق اللجنة، ولهم أن يقوموا، على نفقتهم الخاصة، بتقديم مواد مكتوبة للمشاركين في أعمال اللجنة. وستخصص اللجنة أيضاً جلسة تخاطِب فيها المنظماتُ غير الحكومية كل دورة من دورات اللجنة“.

٢٠ - وفي هذا الصدد، قال إن أي دولة لم تطلب حضور الدورة بصفة مراقب.

٢١ - وطلبت الوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية التالية حضور دورة اللجنة التحضيرية: الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وجامعة الدول العربية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت المنظمات غير الحكومية البالغ عددها ٩٦ والمدرجة في الوثيقة NPT/CONF.2020/PC.III/INF/3 طلبات للحضور. واعتبر أن اللجنة تود أن تحيط علماً بتلك الطلبات.

٢٢ - *وقد تقرر ذلك.*

٤ المحاضر والوثائق (NPT/CONF.2020/PC.III/INF/1)

٢٣ - **الرئيس:** قال إنه خلال الدورات السابقة للجنة التحضيرية، قُدمت محاضر موجزة، في كل دورة، للجلسة الافتتاحية للجنة وجلسات المناقشة العامة والجلسة الختامية. وبالإضافة إلى ذلك، تم الاحتفاظ بسجلات للقرارات التي اتخذت في الجلسات الأخرى. واعتبر أن اللجنة ترغب في المضي قدماً في الدورة الحالية وفقاً لذلك.

٢٤ - *وقد تقرر ذلك.*

٢٥ - **الرئيس:** وجه الانتباه إلى الوثيقة NPT/CONF.2020/PC.III/INF/1، ولا سيما الفقرة ١١ منها، المتعلقة بالمبادئ التوجيهية للجمعية العامة بشأن تقديم الوثائق في موعد أقصاه ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩ لتقديم وثائق ما قبل الدورة لتيسير ترجمتها إلى اللغات الرسمية وإصدارها قبل بدء الدورة الحالية. وقد صدرت الوثائق المقدمة قبل ذلك التاريخ أو نحوه باللغات الرسمية الست، بينما ستصدر ترجمة الوثائق المقدمة في الأسبوع السابق فور إتاحتها.

٢٦ - وبالنظر إلى أن إصدار الوثائق الرسمية في ست لغات هو أحد أكثر بنود الميزانية كلفة وعامل رئيسي في تصاعد التكاليف، فقد طُلب من الوفود عدم إعادة تقديم ورقات العمل والمقترحات التي سبق تقديمها في دورة الاستعراض.

تنظيم مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

٢٧ - **الرئيس:** قال إنه سيتعين على اللجنة التحضيرية، في الدورة الحالية، النظر في عدد من المسائل الإجرائية المتعلقة بمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، بما في ذلك مشروع جدول الأعمال المؤقت، وتوزيع البنود على اللجان الرئيسية، ومشروع النظام الداخلي، وتأييد المرشح لرئاسة المؤتمر، وتمويل المؤتمر، بما يشمل لجنته التحضيرية، وتعيين الموظف المسؤول الذي سيكون بمثابة الأمين العام المؤقت للمؤتمر.

(هـ) جدول الأعمال المؤقت

٢٨ - **الرئيس:** وجه الانتباه إلى مشروع جدول الأعمال المؤقت لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، الوارد في ورقة غرفة الاجتماعات NPT/CONF.2020/PC.III/CRP.1. وقال إنه يفهم أن هناك توافقاً في الآراء بشأن استخدام مشروع جدول الأعمال المؤقت الذي يستند إلى جدول أعمال المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ ويتضمن تحديثات فنية فقط. وقال إنه يعتبر أن اللجنة تود اعتماد مشروع جدول الأعمال المؤقت.

٢٩ - *وقد تقرر ذلك.*

مناقشة عامة للمسائل المتصلة بجميع جوانب عمل اللجنة التحضيرية

٣٠ - **السيد عشقبابييف** (كازاخستان): تكلم باسم الدول الأطراف في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في

وسط آسيا، فقال إن هذه الدول ساهمت في تنفيذ المعاهدة وفي الجهود العالمية لنزع السلاح والعمليات المتعلقة بعدم الانتشار وفي تشكيل آلية للأمن والتعاون على الصعيد الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، عملت على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، من خلال الالتزام طوعاً بحظر إنتاج وحيازة ونشر الأسلحة النووية ومكوناتها أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى في أقاليمها. وذكر أن فكرة إنشاء تلك المنطقة طرِحَت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ في مؤتمر دولي عقِدَ في طشقند وأن حفل توقيع المعاهدة أقيم في عام ٢٠٠٦ في مدينة سيميبالاتينسك في كازاخستان التي كانت في السابق إحدى أكبر مواقع التجارب النووية في العالم.

٣١ - وأضاف أن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا هي أول منطقة تقع بالكامل في نصف الكرة الأرضية الشمالي وفي منطقة غير ساحلية بين دولتين نوويتين. وهي، بالإضافة إلى ذلك، المنطقة الوحيدة التي كان يجري فيها اختبار الأسلحة النووية ونشرها بنشاط. ويحسِّن إعلان وسط آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية الأمنَ والاستقرارَ على المستوى الجغرافي السياسي، وأعرب عن أمل دول وسط آسيا في أن يصبح الكوكب بأسره يوماً ما منطقة خالية من الأسلحة النووية.

٣٢ - وتابع قائلاً إن البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا الذي يتناول مسألة توفير ضمانات أمنية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها في دول وسط آسيا صدقت عليه أربع دول حائزة للأسلحة النووية، وأعرب عن أمله في أن تصدق عليه الولايات المتحدة أيضاً في المستقبل القريب. واختتم بالقول إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يشكل وسيلة قوية لمنع انتشار الأسلحة النووية ودعم عملية نزع السلاح على الصعيد العالمي.

٣٣ - **السيد تسوجي** (اليابان): قال إن بلده، وهو البلد الوحيد على الإطلاق الذي تعرض للقصف الذري، يفهم فهماً عميقاً العواقب الكارثية التي تترتب على استخدام الأسلحة النووية. وتسعى اليابان إلى إحراز تقدم في نزع السلاح النووي، مع الحفاظ على الأمن ومراعاة المسائل الإنسانية والأمنية.

٣٤ - وأضاف أن العالم يشهد حالياً تدهوراً في البيئة الأمنية، وتبايناً في وجهات النظر بشأن نزع السلاح، وازدياد التهديدات في ما يتعلق بانتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي يستلزم تعاوناً من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، على حد سواء. وإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها الركن الأساسي للجهود الدولية الهادفة إلى نزع السلاح النووي ونظام عدم انتشاره. وعلى وجه الخصوص، يجب أن تفي الدول الأطراف بالتزاماتها بموجب المعاهدة.

٣٥ - وتابع قائلاً إن اليابان أنشأت، في عام ٢٠١٧، فريق الشخصيات البارزة المعني بإحراز تقدم هام في نزع السلاح النووي الذي يتألف من خبراء دوليين من دول حائزة للأسلحة النووية ودول غير حائزة لها. وقد أطلق الفريق في الآونة الأخيرة نداء كيوتو الذي يؤكد فيه أن عالماً أكثر استقراراً وأمناً وازدهاراً يتطلب تعاوناً وحواراً محترماً في ما بين الدول بشأن تحديد الأسلحة النووية والحد من التهديدات. ومن أصل ١٣ توصية واردة في النداء، قال إن ٣ توصيات جديرة بالذكر. فأولاً، أوصى الفريق أنه ينبغي لجميع الدول أن تضع جانباً آراءها المتباينة بشأن نزع السلاح النووي والعمل معاً من أجل بناء الثقة. وثانياً، أوصى أنه ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتقاسم المعلومات المتعلقة بعقيدتها النووية وسياسات الردع التي تتبعها وتدابير الحد من المخاطر التي تتخذها وضماناتها الأمنية. وثالثاً، أوصى أنه ينبغي لجميع الدول، بما فيها الدول التي ليست أطرافاً في المعاهدة، أن تساهم في المنتديات والعمليات الرامية إلى معالجة الحد من الخطر النووي وتدابير بناء الثقة والتحقق من نزع السلاح النووي.

٣٦ - واستطرد قائلاً إن مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح التي تثبت التزام اليابان بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ستبقى منخرطة بنشاط في تدابير تعزيز الشفافية. وتعتقد اليابان أن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سيعزِّز نظام معاهدة عدم الانتشار، وتدعو الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢ إلى التوقيع والتصديق عليها. ورأى أن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية عنصرٌ أساسي في نظام عدم الانتشار الدولي. فإضفاء الطابع العالمي على اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة وبروتوكوله الإضافي مسألة ذات أهمية في زيادة تعزيز معاهدة عدم الانتشار.

٣٧ - وذكر أن اليابان تعيد تأكيد التزامها القوي بالعمل مع المجتمع الدولي من أجل تفكيك أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على نحو كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه. وقال إن اليابان لا تزال تؤيد خطة العمل الشاملة المشتركة التي تعزز النظام الدولي لعدم الانتشار وتسهم في

تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. ورأى أن تنفيذ إيران المنتظم لخطة العمل يوفر أساساً لمزيد من التعاون بين هذا البلد والمجتمع الدولي.

٣٨ - ومضى قائلاً إن اليابان تعترف بالحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وفقاً لالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار. ولذلك أيدت ولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بتسخير الذرة من أجل السلام والتنمية من خلال المساهمة في المبادرة المتعلقة بالاستخدامات السلمية والمشاركة في رئاسة المؤتمر الوزاري للوكالة المعني بالعلوم والتكنولوجيا النووية الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وقررت اليابان المساهمة بمبلغ إضافي قدره ٣٠٠ ٠٠٠ يورو في مشروع المبادرة المتعلقة بالاستخدامات السلمية لتجديد مختبرات التطبيقات النووية.

٣٩ - وأعرب عن ترحيب اليابان بخطة الأمين العام لنزع السلاح، *تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح*، التي ذكر فيها الأمين العام أن الجيل الشاب يتمتع بقوة هائلة لإحداث تغيير في العالم. واختتم قائلاً إنه بتمتين الشراكات مع المجتمع المدني، والتوعية وتعزيز التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، ولا سيما في أوساط الشباب والشابات، يمكن أن تعمّق الأجيال المقبلة فهمها للمخاوف الأمنية والمخاطر المرتبطة بتفجيرات الأسلحة النووية.

٤٠ - **السيد عشقبابيف** (كازاخستان): قال إن بلده أيد الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تأييداً شديداً، على مدى ٢٥ عاماً منذ انضمامه إليها، كما أيد تنفيذها الفعال والعادل بصورة متساوية. وأعرب عن شعور كازاخستان بالقلق من تفاقم انعدام الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية إزاء فعالية المعاهدة وطابعها الملزم غير المشروط. بيد أن الأمر الأكثر خطورة هو انعدام الثقة القائم بين الدول النووية الذي قد يسفر عن سباق تسلح نووي جديد.

٤١ - وأضاف قائلاً إنه لا ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقوض العناصر الأساسية للأمن والاستقرار الدوليين. وينبغي التوصل إلى حلّ للوضع المثير للقلق في ما يتعلق بالمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى (معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى) ومعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، وذلك بالاستفادة من الجهود المبذولة في السابق. وفي ضوء عدم إحراز تقدُّم جلي بشأن نزع السلاح وتراجع الثقة، وضعت أكثر من ١٢٠ دولة معاهدة حظر الأسلحة النووية واعتمدتها. وأشار إلى أن كازاخستان التي شاركت بنشاط في هذه العملية وأيدت بدء نفاذ المعاهدة في وقت مبكر، وقعت عليها في آذار/مارس ٢٠١٨ وهي بصدد استكمال إجراءات التصديق الداخلية.

٤٢ - وقال إن كازاخستان، في ضوء مسارها نحو نزع السلاح النووي، مقتنعة بأن نزع السلاح هو التدبير الأكثر فعالية لبناء الثقة. وبيّن القرار الذي اتخذته في عام ١٩٩١ بإغلاق موقع التجارب النووية في سيميبالاتينسك ضرورة حظر التجارب النووية على الصعيد العالمي. ومضى قائلاً إن اليوم الدولي العاشر لمناهضة التجارب النووية الذي سيُحتفل به في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٩ يحمل قيمة رمزية، إحياءً لذكرى إغلاق موقع التجارب في سيميبالاتينسك. ولا يمكن أن يكون الوقف الطوعي للتجارب النووية في حد ذاته بديلاً لوثيقة ملزمة قانوناً مثل معاهدة حظر التجارب النووية التي يشكل بدء نفاذها المبكر أمراً أساسياً لتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تنفيذاً فعالاً. وقال إن كازاخستان تحث الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢ على التصديق على المعاهدة من دون شروط مسبقة.

٤٣ - وتابع قائلاً إن كازاخستان تتولى حالياً مهمة تنسيق معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا وتؤيد إنشاء مناطق مماثلة في الشرق الأوسط وشمال شرق آسيا وأوروبا. وسعياً لتعزيز عملية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار في المناطق القائمة الخالية من الأسلحة النووية، تعتزم كازاخستان، بالتعاون مع مكتب شؤون نزع السلاح، استضافة اجتماع لممثلي هذه المناطق في آب/أغسطس ٢٠١٩.

٤٤ - واستطرد قائلاً إنه يتعين على الدول، عند تطوير الطاقة النووية لأغراض سلمية، تجنب مخاطر الانتشار النووي لأغراض عسكرية. وقد حرصت كازاخستان على عدم إنتاج أو حيازة الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وقبلت جميع ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بالمواد والمنشآت النووية. وأعرب عن استعداد كازاخستان التي تضع في اعتبارها النهضة النووية وبوصفها أكبر مورد للمنتجات اليورانيوم في العالم، لدعم الاستخدام السلمي لليورانيوم، بسبل منها فتح بنك اليورانيوم منخفض التخصيب التابع للوكالة على أرضها في عام ٢٠١٧. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، اعتمدت كازاخستان التعديلات التي أدخلت على المادتين السادسة والرابعة عشرة - ألف من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأعرب عن أمله في أن تساعد

هذه التعديلات على حل مشاكل المجموعات الإقليمية. واختتم قائلاً إنه من المهم أيضاً الاستمرار في تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة التي تشكل الأداة الأساسية لعدم الانتشار.

٤٥ - **السيد دهقاني** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن استدامة معاهدة عدم الانتشار ومصداقيتها تستندان إلى ''الصفقة الكبرى''، التي تتعهد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بموجبها بعدم حيازة أسلحة نووية مقابل ضمانات بأن تعمل الدول الحائزة للأسلحة النووية على نزع سلاحها. وباستثناء عدد قليل من الدول في أوروبا التي تستضيف أسلحة نووية للولايات المتحدة على أراضيها، فإن الأغلبية الساحقة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تواصل الوفاء بالتزاماتها بعدم الانتشار. ولكن أعرب عن أسفه إزاء عدم وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزامها بموجب تلك ''الصفقة'' وعدم عملها على نزع السلاح بفعالية والقضاء على ترساناتها النووية. ورأى أنه ينبغي لهذه الدول أن تعترف بأن الامتثال الانتقائي أو المشروط لالتزاماتها التعاهدية غير مقبول. وينبغي عدم الخلط بين تخفيض الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي الفعال، ففي معظم الحالات لا يؤدي التخفيض إلى إزالة الأسلحة النووية. وأضاف قائلاً إن هذه التخفيضات التي كانت مدفوعة بمفاهيم الحرب الباردة لتوازن القوى الاستراتيجي، قوبلت بتطوير أسلحة نووية أكثر تقدماً وتدميراً.

٤٦ - وقال إن خطة الولايات المتحدة الطموحة والواسعة لتحديث الأسلحة النووية تهدد بإطلاق سباق تسلح جديد، وإن معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى التي شكلت في السابق رمزاً لنهاية الحرب الباردة توشك على الانهيار نتيجة عدم امتثال ذلك البلد لالتزاماته. وتعتزم الولايات المتحدة أيضاً إنتاج ما يسمى بالأسلحة النووية القابلة للاستخدام التي تهدد بكل وقاحة باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وتابع قائلاً إن انسحابها من الصكوك الدولية وخطة العمل الشاملة المشتركة وإعادة فرض جزاءات غير قانونية وأحادية الجانب على إيران يدلان بوضوح على عدم احترامها للتعددية، فقد استمرت في تطبيق سياساتها على الرغم من تأكيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتكرر أن إيران تمتثل امتثالاً كاملاً لالتزاماتها. ورأى أن الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لتخريب خطة العمل وقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) تهدد استقرار منطقة الشرق الأوسط وأمنها وتقوض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقال إن إيران ستتخذ التدابير الملائمة لحماية مصالحها الوطنية.

٤٧ - ومضى قائلاً إن اتخاذ قرارات ملموسة بشأن نزع السلاح النووي، من خلال المفاوضات بشأن الإبرام المبكر لاتفاقية شاملة للأسلحة النووية، ينبغي أن يتصدر أولويات مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ وأي مقترحات تجعل نزع السلاح النووي مرهوناً بشروط يجب أن ترفض رفضاً قاطعاً. أما الأولوية الثانية فيجب أن تكون تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. واختتم بالقول إن النظام الإسرائيلي الذي يملك أسلحة نووية تهدد السلام والأمن داخل المنطقة وخارجها ويوجه تهديدات وقحة بالإبادة النووية إلى أطراف أخرى، يجب أن يرغم على الانضمام إلى المعاهدة بوصفه طرفاً غير حائز للأسلحة النووية، وأن تخضع جميع منشآته النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٤٨ - **السيد فيروتا** (كبير المنسقين في مكتب المدير العام المعني بالتنسيق التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية): قال إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تواصل مساعدة البلدان، عن طريق برنامجها للتعاون التقني، على الحد من الفقر والجوع وتوليد الكهرباء وإدارة الموارد المائية والعلاج من الأمراض والتصدي لتغير المناخ. ويساعد التدريب التقني العالي الجودة الذي تقدمه الوكالة للبلدان على تنمية خبراتها لكي تتمكن من تدريب أجيال المستقبل من الأخصائيين النوويين. وقد دعمت الوكالة منذ عام ١٩٥٦ حوالي ٠٠٠ ٥٠ زمالة لباحثين من البلدان النامية، وأسهمت إسهاماً مباشراً في تحقيق ٩ من أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧. وعقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ أول مؤتمر على مستوى وزاري على الإطلاق بشأن العلوم والتكنولوجيا النووية. وفي الإعلان الصادر عن المؤتمر، أقر الوزراء بأهمية تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ورحبوا بتحديث مختبرات التطبيقات النووية التابعة للوكالة في سايبرسدورف بالنمسا، الأمر الذي من شأنه تحسين الخدمات التي تقدمها الوكالة إلى الدول الأعضاء فيها في مجالات الأمن الغذائي ومكافحة الآفات وعلاج السرطان. وقد وفرت المبادرة المتعلقة بالاستخدامات السلمية أموالا إضافية لأنشطة التعاون التقني للوكالة، وساعدت على جمع ١٤٠ مليون يورو لتمويل نحو ٣٠٠ مشروع في أكثر من ١٥٠ بلداً.

٤٩ - وقال إن الطاقة النووية لا غنى عنها للتنمية. فهي يمكن أن تساعد على التصدي للتحدِّيَين المزدوجين المتمثلين في ضمان إمدادات الطاقة الموثوقة وكبح انبعاثات غازات الدفيئة. وفي حين أن الطاقة النووية تنتج ١٠ في المائة من الكهرباء في العالم، فإنها تمثل قرابة ثلث المجموع العالمي من الكهرباء منخفضة الكربون، وسوف تواصل

القيام بدور رئيسي في مزيج الطاقة المنخفضة الكربون في العالم. ومع ذلك، سيصعب على العالم تأمين قدر كافٍ من الطاقة من أجل تحقيق التنمية المستدامة والتخفيف من آثار تغير المناخ، ما لم يُحرز تقدم كبير في تسخير كامل إمكانات الطاقة النووية. وستساعد الوكالة أي بلد يختار استخدام الطاقة النووية على القيام بذلك بشكل مأمون وآمن ومستدام. وقد تم افتتاح مستودع بنك اليورانيوم المنخفض التخصيب التابع للوكالة في آب/أغسطس ٢٠١٧ في كازاخستان، وتتوقع الوكالة تسليم اليورانيوم إلى المرفق في عام ٢٠١٩.

٥٠ - وفي حين أن الدول الأعضاء في الوكالة هي المسؤولة عن السلامة والأمن النوويين، تضطلع الوكالة بدور محوري في ضمان التعاون الدولي الفعال. وهي تواصل تقييم فعالية خدمات استعراض الأقران وخدماتها الاستشارية في مجال السلامة والأمن النوويين لكي يتسنى تحسين الدعم المقدم إلى الدول في تطبيقها لمعايير الأمان الخاصة بالوكالة وإرشاداتها فيما يتعلق بالسلامة. وتسهم الوكالة أيضاً في الأمن الدولي عن طريق المساعدة على منع وقوع الأسلحة النووية وغيرها من المواد المشعة في أيدي الإرهابيين أو غيرهم من المجرمين.

٥١ - وأضاف أن الوكالة تواجه تحديات بسبب الزيادة المطردة في كمية المواد النووية وفي عدد المنشآت النووية الخاضعة للضمانات، فضلا عن استمرار الضغوط على ميزانيتها. وهناك ما مجموعه ١٨٢ دولة حالياً لديها اتفاقات ضمانات سارية المفعول، في حين أنه لدى ١٣٤ دولة بروتوكولات إضافية نافذة. وقال إنه يشجع الدول الأطراف في المعاهدة التي ليس لديها اتفاقات ضمانات شاملة على وضع تلك الاتفاقات حيز النفاذ، وأعرب عن أمله في أن تبرم الدول التي لم تقم بذلك بعد بروتوكولات إضافية في أقرب وقت ممكن.

٥٢ - ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ والوكالة تتحقق من تنفيذ إيران لالتزاماتها بمقتضى خطة العمل الشاملة المشتركة وترصده، وقد أتيح لمفتشيها الوصول إلى جميع المواقع والأماكن في البلد. وقد صرح المدير العام للوكالة بأن إيران تقوم بتنفيذ تلك الالتزامات. وتواصل الوكالة التحقق من عدم تحويل المواد النووية التي أعلنت عنها إيران بموجب اتفاق الضمانات المبرم معها، وتقييم عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في البلد. ويتضمن تنفيذ اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي وتدابير الشفافية الإضافية أحد أقوى نظم التحقق في العالم.

٥٣ - ومع أنه طُلب من مفتشي الوكالة مغادرة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، فقد واصلت الوكالة رصد برنامجها النووي وتقييم جميع المعلومات المتاحة المتعلقة بالضمانات، بما في ذلك المعلومات المستمدة من مصادر علنية والصور الساتلية. وقد توسع برنامج البلد النووي بشكل ملحوظ في السنوات العشر السابقة، وتواصلت الأنشطة في بعض المرافق أو تواصل تطويرها خلال العام الماضي، بينما يبدو أن المرافق الأخرى متوقفة عن العمل. وعلى الرغم من تقديم المدير العام تقارير منتظمة عن هذه الأنشطة إلى مجلس محافظي الوكالة، فإن الوكالة لم تتمكن من التأكد من طبيعة تلك الأنشطة والغرض منها بسبب انعدام سبل الوصول إلى أماكنها.

٥٤ - وعلى الرغم من أن الوكالة لم تضطلع بدور في المفاوضات السياسية بين البلدان المعنية، إلا إنه ينبغي لأي اتفاق لنزع السلاح النووي أن يكون مصحوباً بآلية تحقق فعالة ومستدامة. والوكالة، بوصفها المنظمة الدولية الوحيدة التي يمكن أن ترصد وتتحقق من عملية نزع السلاح النووي بطريقة محايدة ومستقلة وموضوعية، يمكنها أن تسهم في نزع السلاح النووي من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بطريقة كاملة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها. ومنذ عام ٢٠١٧، تعمل الوكالة على تكثيف جهودها الرامية إلى رصد البرنامج النووي لذلك البلد، وعلى تحسين استعدادها للاضطلاع بأنشطة التحقق والرصد فيه. وفي حال أفضى اتفاق سياسي إلى طلب عودة المفتشين، يمكن للوكالة الاستجابة له في غضون أسابيع.

٥٥ - وأضاف أنه لم تحدث أي تطورات رئيسية في عام ٢٠١٩ في ما يتعلق بتنفيذ الضمانات في الجمهورية العربية السورية. وتواصل الوكالة الدولية حث سورية على التعاون معها بشكل كامل في ما يتعلق بجميع المسائل التي لم تحل.

٥٦ - وأنشطة الوكالة المتعلقة بالضمانات، التي تقدم ضمانات موثوق بها بشأن عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلن عنها في البلدان، تشكل تدبيراً قيماً لبناء الثقة على الصعيد الدولي. وتساعد الوكالة الدول على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، ويمكنها تعزيز نزع السلاح النووي عن طريق تقاسم خبراتها في مجال التحقق، في حال طلبت الدول الأعضاء منها ذلك.

٥٧ - **السيد مونكادا** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وقال إن نزع السلاح النووي هو الأولوية العليا للحركة، التي ما زال يساورها قلق بالغ من الخطر الذي يتهدد البشرية بسبب وجود الأسلحة النووية. واستطرد بقوله إن عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين أمران متعاضدان ولا بد منهما لتعزيز

السلم والأمن الدوليين. والسعي إلى تحقيق عدم الانتشار مع تجاهل التزامات نزع السلاح النووي يؤدي إلى نتائج عكسية وغير مستدامة. وأكد أن أفضل طريقة لمعالجة الشواغل المتعلقة بانتشار الأسلحة النووية هي التوصل عن طريق التفاوض إلى اتفاقات عالمية متعددة الأطراف وشاملة وغير تمييزية. ولذلك فهو يرحب بالجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى نزع السلاح النووي والإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وأشار بارتياح إلى اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧. وقال إن هناك حاجة ملحة إلى التفاوض على اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية وإبرامها، على أن تتضمن برنامجاً مرحلياً للإزالة التامة للأسلحة النووية في إطار زمني محدد.

٥٨ - وتشدد الحركة على أن التخفيضات في عمليات النشر وفي الوضع التشغيلي ليست بديلا عن الإزالة النهائية والكاملة للأسلحة النووية، وأنه على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتقيد بمبادئ الشفافية واللارجعة وإمكانية التحقق في جميع التدابير المتعلقة بالوفاء بالتزاماتها بنزع السلاح النووي. فامتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية امتثالا تاماً لتعهداتها أمر حتمي ويعزز الثقة في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح. وكل مادة في المعاهدة ملزمة لجميع الدول الأطراف في جميع الأوقات وفي جميع الظروف.

٥٩ - ويتمثل أكبر تهديد للسلم والأمن في استمرار وجود الأسلحة النووية والعقائد العسكرية للدول الحائزة للأسلحة النووية ومنظمة حلف شمال الأطلسي، التي تضع الأسس المنطقية لاستخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها. فهذه العقائد لا يمكن تبريرها على أي أساس.

٦٠ - وأضاف إن الحركة تلاحظ بقلق بالغ استثمار الدول الحائزة للأسلحة النووية المكثف الحالي في استحداث قوات نووية أحدث وأكثر فعالية، تشمل رؤوس حربية نووية منخفضة القوة. ويؤدي الدور البارز لتلك الأسلحة اللاإنسانية في العقائد العسكرية إلى خفض عتبة استخدامها الفعلي. ولذلك تحث الحركة الدول الحائزة للأسلحة النووية على إنهاء سباق التسلح النووي الجديد والامتثال لالتزاماتها القانونية وتعهداتها القاطعة بإزالة جميع أسلحتها النووية دون مزيد من التأخير، وتدعو جميع الدول الأطراف إلى الامتثال لالتزاماتها القانونية بموجب المادة السادسة من المعاهدة. وأوضح أن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى لا يعني امتلاك ترسانات نووية إلى أجل غير مسمى. ويتنافى أي افتراض من هذا القبيل مع موضوع المعاهدة وغرضها.

٦١ - وريثما يتم القضاء التام على الأسلحة النووية، تدعو الحركة إلى الشروع مبكراً في إجراء مفاوضات بشأن وضع ضمانات أمنية فعالة وشاملة وغير مشروطة وغير تمييزية ولا رجعة فيها ومُلزمة قانوناً تقدمها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في ما يتعلق باستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وذلك كمسألة ذات أولوية عالية. وبالرغم من الطلبات التي طال أمدها من جانب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالحصول على ضمانات عالمية ملزمة قانوناً، لم يُحرز أي تقدم ملموس في هذا الصدد. وينبغي أن يؤكد المؤتمر الاستعراضي مجدداً على أن أي استخدام للأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها سيكون جريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

٦٢ - ونبه إلى وجوب عدم تقويض سياسات عدم الانتشار لحقوق الدول غير القابلة للتصرف في الحصول على المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، أو في الوصول إليها أو استيرادها أو تصديرها. وأضاف أن الدول تتمتع أيضاً بحق غير قابل للتصرف في تطوير الأبحاث في مجال الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية دون تمييز، وفي المشاركة على أكمل وجه ممكن في تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

٦٣ - وأكد أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي السلطة المختصة الوحيدة للتحقق من امتثال الدول الأعضاء لالتزاماتها المنصوص عليها في اتفاقات الضمانات الخاصة بكل منها والمبرمة مع الوكالة، وهي المكلفة بموجب نظامها الأساسي بتعزيز نزع السلاح العالمي من خلال الضمانات. وتعرب الحركة عن ثقتها في حياد الوكالة ومهنيتها، وترفض بشدة أي محاولات من جانب الدول لتسييس أعمالها أو التدخل فيها.

٦٤ - وتؤكد الحركة على أهمية الانضمام العالمي إلى المعاهدة، وتدعو جميع الدول التي ليست أطرافاً إلى الانضمام كدول غير حائزة للأسلحة النووية دون تأخير، وإلى إخضاع جميع مرافقها وأنشطتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية. وينبغي لجميع الدول الأطراف أن تبذل قصارى جهدها لتحقيق الطابع العالمي للمعاهدة، وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء يمكن أن يهدد ذلك الهدف. فالامتثال الصارم للضمانات الشاملة للوكالة والالتزام بالمعاهدة هما شرطان مسبقان لأي تعاون في مجال الطاقة النووية. ويجب أن تمتنع الدول

الأطراف في المعاهدة عن تبادل التكنولوجيا والمواد النووية مع الدول غير الأطراف في المعاهدة.

٦٥ - وأعرب عن أسف الحركة لفشل مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة نهائية رغم الجهود التي بذلها أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز. وينبغي أن يحفز هذا الفشل الدول الأطراف على العمل بجد أكبر لتحقيق نزع السلاح النووي. وبالنظر إلى أن مؤتمر الاستعراض المقبل يتزامن مع الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ المعاهدة، ينبغي للدول أن تبذل قصارى جهدها لتجنب فشل آخر من هذا القبيل. ويتوقف النجاح إلى حد كبير على الإرادة السياسية الحقيقية للدول الحائزة للأسلحة النووية ومرونتها.

٦٦ - وينبغي لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ أن يؤكد مجدداً صحة وحتمية التقيد بالالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار التي تم التعهد بها في المؤتمرات الاستعراضية السابقة الثلاث. وعلاوة على ذلك، تشدد الحركة على أهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية لتحقيق أهداف المعاهدة، وتدعم التنفيذ الكامل للصكوك المنشئة لهذه المناطق. وفي هذا الإطار، أكدت الحركة مجدداً دعمها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وأكدت على أهمية القرار الصادر عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، كررت المجموعة الإعراب عن قلقها الشديد من التأخير المطول في تنفيذ ذلك القرار ودعت إلى تنفيذه بالكامل دون مزيد من التأخير. وينبغي لمقدِّمي القرار الثلاثة أن يتحملوا مسؤوليتهم الخاصة وأن يتخذوا الإجراءات اللازمة لتحقيق تلك الغاية.

٦٧ - ومن المخيب للآمال بوجه خاص أن تؤخر إسرائيل بمفردها عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، على الرغم من التصويت بالإجماع في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ بتأييد عقد المؤتمر عام ٢٠١٢. وعلاوة على ذلك، فإن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا حالت دون التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تدابير جديدة لتنفيذ قرار عام ١٩٩٥؛ والامتناع عن تنفيذ ذلك القرار يؤدي في نهاية المطاف إلى تقويض فعالية ومصداقية المعاهدة والإخلال بالتوازن الدقيق بين ركائزها الثلاث، لا سيما مع ارتباط تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى بتنفيذ القرار.

٦٨ - وفي انتظار إنشاء هذه المنطقة، يجب على إسرائيل أن تتخلى عن أي سلاح نووي قد تمتلكه وأن تنضم إلى المعاهدة دون شروط مسبقة وأن تُخضع منشآتها النووية فوراً للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. فالقدرة النووية لدى إسرائيل تشكل تهديداً خطيراً ومستمراً لأمن الدول المجاورة والدول الأخرى. وتدين الحركة إسرائيل لاستمرارها في تطوير وتخزين الترسانات النووية، وتدعو إلى فرض حظر تام على نقل أي معدات أو معلومات أو مواد أو مرافق أو موارد أو وسائل ذات صلة بالموضوع النووي إلى إسرائيل، وعلى تقديم المساعدة لها في الميادين العلمية أو التكنولوجية المتصلة بهذا المجال.

٦٩ - وقال إن الحركة ترحب بمقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣ المعنون ''عقد مؤتمر معني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط''؛ وهي تؤيد عقد هذا المؤتمر في عام ٢٠١٩، وتحث جميع البلدان في الشرق الأوسط، بدون استثناء، على المشاركة بنشاط في المؤتمر وإجراء مفاوضات بحسن نية من أجل التوصل إلى معاهدة لإنشاء هذه المنطقة. وتؤكد الحركة أن قرار عام ١٩٩٥ والمقررات الأخرى بشأن هذا الموضوع المعتمدة في سياق مؤتمرات استعراض المعاهدة تظل سارية حتى تحقيق الأهداف، وأنه ينبغي تنفيذ المقرر ٥٤٦/٧٣ دون المساس بصلاحيتها وألا يعتبر استعاضة عنها.

٧٠ - واختتم معلناً إن الحركة على استعداد للعمل مع شركائها بشكل بنّاء من أجل تحقيق نتيجة ناجحة لعملية استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ وضمان وجود عالم سلمي وآمن للأجيال الحالية والمقبلة.

٧١ - وتكلم بصفته الوطنية، فقال إن حكومة بلده تدين انبعاث تفسيرات متحيّزة في شكل ما يسمى المذاهب الأمنية الجديدة التي تؤدي إلى سباق تسلح جديد. ويمثل استخدام تهديدات زائفة لتبرير توسيع وتحديث الترسانات النووية خطراً على جميع البلدان، ولا سيما الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، يمكن لاستعراض الوضع النووي المثير للجزع الذي اضطلعت به حكومة الولايات المتحدة أن يشكل تهديداً لبقاء البشرية، بالنظر إلى الزيادة المنتظمة في نسبة الميزانية الدفاعية لذلك البلد المخصصة للأسلحة النووية.

٧٢ - **السيد بيليكا** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضاً باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ألبانيا والجبل الأسود وصربيا ومقدونيا الشمالية وتركيا، إضافة إلى جمهورية مولدوفا، فقال إن الإجراءات والمواقف التي اتخذها الاتحاد الأوروبي خلال الدورة الحالية لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ما زالت تستند إلى الاقتناع بأن اتباع نهج متعدد الأطراف إزاء الأمن،

بما في ذلك نزع السلاح وعدم الانتشار، يشكل أفضل وسيلة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ومن ثمة فإن الاتحاد الأوروبي ملتزم بالحفاظ على سلامة المعاهدة وبالترويج لعالميتها وتعزيز تنفيذها.

٧٣ - وقال أيضاً إنه قبل انعقاد مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، ينبغي لجميع الدول الأطراف تأكيد دعمها القاطع للمعاهدة بوصفها حجر زاوية النظام العالمي لعدم الانتشار النووي والسعي إلى نزع السلاح النووي وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة. وينبغي للدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة كدول غير حائزة للأسلحة النووية أن تفعل ذلك، كما ينبغي لجميع الدول الأطراف أن تفي بالتزاماتها بموجب المعاهدة والالتزامات التي قطعتها على نفسها في مؤتمرات الاستعراض السابقة.

٧٤ - وفي خضم الضغط الدولي المتزايد بشأن هيكل عدم الانتشار ونزع السلاح، فإنه من الضروري أكثر من أي وقت مضى تنفيذ المعاهدة تنفيذاً كاملا. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب على جميع الأطراف أن تسهم في تحسين السياق الاستراتيجي العام لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، وتجنب زيادة تآكل النظام الدولي القائم على القواعد. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول الأطراف إلى المشاركة البناءة في الجهود الرامية إلى تحديد أرضية مشتركة وتحقيق نتائج ناجحة في المؤتمر الاستعراضي المقبل، الذي يصادف الذكرى السنوية الخمسين للمعاهدة.

٧٥ - واسترسل قائلا إن الاتحاد الأوروبي سيسهم في عملية الاستعراض عن طريق توفير التمويل المخصص لأنشطة التوعية الإقليمية والمواضيعية من جانب قيادة مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، التي ستشمل ثلاث حلقات دراسية مواضيعية بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للطاقة؛ وأربعة اجتماعات إقليمية تعقد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والشرق الأوسط؛ ونشاطين جانبيين يُعقدان خلال الدورة المقبلة للجنة الأولى للجمعية العامة، وأثناء مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠.

٧٦ - وأكد أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هما من أولويات الاتحاد الأوروبي، ولا يزال برنامج المرأة والسلام والأمن يحتل مكانة بارزة في عمل الاتحاد الأوروبي على المستوى الخارجي. ويجب أن تنخرط المرأة بشكل كامل، من خلال المشاركة النشطة والمتساوية، في جهود عدم الانتشار ونزع السلاح. كما يؤيد الاتحاد الأوروبي المزيد من مشاركة المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في معالجة ومناقشة التحديات ذات الصلة بمعاهدة عدم الانتشار.

٧٧ - ومضى يقول إن الاتحاد الأوروبي يؤيد بقوة الأركان الثلاثة للمعاهدة، وسيواصل تعزيز التنفيذ الشامل والمتوازن والكامل لخطة العمل التي اعتُمدت في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، والتي لا تزال صالحة. وقال إن الاتحاد الأوروبي عاقد العزم على تهيئة الظروف لإيجاد عالم بدون أسلحة نووية، بما يتماشى مع أهداف المعاهدة. وفي هذا السياق، يدعو الاتحاد إلى إحراز مزيد من التقدم في جميع جوانب نزع السلاح لتعزيز الأمن العالمي.

٧٨ - وإذ يلاحظ مع التقدير اعتراف مجلس الأمن مؤخراً بالقيمة الثابتة للالتزامات المتعهد بها بمقتضى المعاهدة، أكد تحمُّل جميع الدول مسؤولية منع استخدام الأسلحة النووية.

٧٩ - وأعلن أن الاتحاد الأوروبي باق على التزامه بالسعي إلى نزع السلاح النووي، وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة. وهناك حاجة إلى إحراز تقدم ملموس في ما يتعلق بالتنفيذ الكامل لتلك المادة، ولا سيما من خلال إجراء تخفيض شامل في المخزون العالمي للأسلحة النووية مع مراعاة المسؤولية الخاصة للدول التي تمتلك أكبر ترسانات نووية. وفي هذا الصدد، قال إن المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، قد أسهمت إسهاماً حاسماً في الأمن الأوروبي والدولي، بالحد من المنافسة الاستراتيجية وزيادة الاستقرار الاستراتيجي وإمكانية التنبؤ والثقة المتبادلة بين أكبر دولتين حائزتين للأسلحة النووية. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يشجع الحكومتين على إحداث مزيد من التخفيضات في أسلحتهما النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية، المنشورة منها وغير المنشورة، ومواصلة الحوار المبكر والنشط بشأن مستقبل المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، بما في ذلك ترتيبات جديدة محتملة لتحديد الأسلحة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي.

٨٠ - وأردف قائلا إن المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى، أدت خلال الثلاثين سنة الماضية، إلى إزالة ما يقرب من ٣٠٠٠ قذيفة من القذائف الحاملة للرؤوس الحربية النووية والتقليدية من الأراضي الأوروبية وتدميرها على نحو

يمكن التحقق منه. وقد حث الاتحاد الأوروبي الاتحاد الروسي على أن يعالج، بطريقة جوهرية وشفافة، الشواغل الخطيرة التي أثارها نظامه الصاروخي في ما يخص امتثاله للمعاهدة. والامتثال التام والقابل للتحقق بموجب تلك المعاهدة، قبل انتهاء عملية الانسحاب التي مدتها ستة أشهر، أمرٌ جوهري.

٨١ - ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول التي لم توقع وتصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير. وريثما يبدأ نفاذ المعاهدة، يجب على جميع الدول الالتزام بوقفها الاختياري للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية ولأية تفجيرات نووية أخرى، والامتناع عن أي إجراء من شأنه الإضرار بهدف المعاهدة والغاية منها.

٨٢ - وأكد على بقاء الاتحاد الأوروبي على التزامه بنزع السلاح النووي والحد من الأسلحة الذي تنص عليه المعاهدة والذي يمكن التحقق منه، وهو يشدد على الحاجة إلى تجديد الجهود المتعددة الأطراف وإعادة تنشيط هيئات التفاوض المتعددة الأطراف. ودعا إلى الشروع فوراً، ضمن مؤتمر نزع السلاح، في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي غضون ذلك، ينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تعلن بعد وقفاً اختيارياً فورياً لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، على أن تفعل ذلك وتقرَّه.

٨٣ - واسترسل يقول إن الاتحاد الأوروبي قرر، تمشياً مع تلك الالتزامات، دعم أربعة إجراءات بشأن خطة الأمين العام لنزع السلاح، بما في ذلك الترويج لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وبدء المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ورحب بتوافق الآراء بشأن تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتدابير الانفرادية لنزع السلاح النووي ودعم العمل في منتديات من قبيل الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي.

٨٤ - ودعا جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إعادة تأكيد ضماناتها الأمنية الحالية، تمشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وينبغي، كما أوصى مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، أن يستهل مؤتمر نزع السلاح مناقشات تهدف إلى صياغة توصيات بشأن جميع جوانب المسألة، دون استبعاد إمكانية التوصل إلى صك دولي ملزم قانوناً في هذا الشأن.

٨٥ - وأملا في تجديد زخم العملية الدبلوماسية التي تشمل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، حث الاتحاد الأوروبي حكومة هذا البلد على المشاركة بجدية في المفاوضات بهدف التخلي عن برامج الأسلحة النووية ونظم الإيصال على نحو كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. ويجب كذلك أن تحافظ على إعلانها عن تعليق التجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف التسيارية؛ وأن تمتثل لتعهُّداتها بموجب جميع قرارات مجلس الأمن؛ والعودة إلى الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات الشاملة، والتوقيع على معاهدة حظر التجارب النووية والتصديق عليها. وقال إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يمكن لها أن تحصل على مركز الدولة الحائزة لأسلحة نووية، وفقاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٨٦ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يؤكد من جديد دعمه لخطة العمل الشاملة المشتركة، التي تشكل عنصراً أساسياً في الهيكل العالمي لعدم الانتشار النووي. وعلى نحو ما أكدت مختلف تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن خطة العمل تحقق، منذ بدء تنفيذها، هدفها المتمثل في ضمان الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني والمساهمة في الأمن الإقليمي والدولي. وما دامت جمهورية إيران الإسلامية تنفذ التزاماتها المتصلة بالمجال النووي، سيظل الاتحاد الأوروبي ملتزماً بمواصلة التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل. وقد أعرب الاتحاد عن أسفه العميق لقيام الولايات المتحدة، عقب انسحابها من خطة العمل، بإعادة فرض العقوبات. وقد تم تكثيف الجهود الرامية إلى الحفاظ على المزايا الاقتصادية وغيرها لجمهورية إيران الإسلامية من خلال مبادرة فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة لتفعيل الكيان المخصص لأغراض خاصة الذي أنشئ بهدف إحداث تأثير إيجابي على العلاقات التجارية والاقتصادية مع إيران وعلى حياة الشعب الإيراني.

٨٧ - واختتم قائلا إن الاتحاد الأوروبي يدعو الجمهورية الإسلامية إلى الامتناع عن إطلاق القذائف التسيارية التي لا تتسق مع قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)؛ والاضطلاع بدور إقليمي بناء والامتثال لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة المتعلقة منها بنقل الأسلحة إلى الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول في المنطقة.

٨٨ - **السيدة عثمان** (ماليزيا): قالت إن نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار يجتاح، في ظل التوترات العالمية والمخاطر النووية، منعطفا حرجاً ويرزح تحت ضغط هائل. إذ كان يتعين على الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، قبل ذكراها السنوية

الخمسين، أن تفي بالتزاماتها بموجب المعاهدة، وأن تثبت من خلال ذلك صمود الهيكل العالمي لنزع السلاح. وأضافت أن نزع السلاح النووي يظل على رأس أولويات بلدها، لأن القضاء التام والكامل على الأسلحة النووية هو الذي يضمن عدم استخدامها أو التهديد باستخدامها. ويقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية واجب التفاوض بحسن نية بشأن التدابير الفعالة لتحقيق نزع السلاح على نحو قابل للتحقق ولا رجعة فيه وشفاف.

٨٩ - واسترسلت تقول إن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار يعزّز أحدهما الآخر، لأن عدم الانتشار يستمد شرعيته من الهدف الأكبر المتمثل في نزع السلاح النووي. لذلك، فإن السعي إلى تحقيق عدم الانتشار بمفرده مع تجاهل التزامات نزع السلاح سيكون غير مستدام وسيضر بنظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٩٠ - وعلى الدول التي تتمتع بخبرة وتكنولوجيا نووية متقدّمة واجب تمكين الدول التي تفتقر إليها من الحصول على تلك الفوائد، بالنظر إلى أن ذلك يمثل حقاً غير قابل للتصرف للدول الأطراف في المعاهدة. وعلاوة على ذلك، وبغية كسب ثقة المجتمع الدولي في ما يتعلق بالطبيعة السلمية لبرامجها النووية، يجب على الدول أن تُخضع تلك البرامج لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والامتثال الكامل للمعاهدة.

٩١ - وأشارت إلى ما يشهده التقدم المحرز في إطار ركيزة نزع السلاح لمعاهدة عدم الانتشار من تباطؤ؛ لذلك، فإن ماليزيا تؤيد الجهود المبذولة لاستكشاف سبل للحد من خطر حدوث تفجير نووي. كما يجب إيلاء الاعتبار الواجب للعواقب الإنسانية لأي انفجار نووي، وهو بُعد أساسي في خطاب نزع السلاح النووي.

٩٢ - ومضت تقول إنه ما من شك في أن معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تعتبر تدبيراً قانونياً فعالا بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، تكمّل نظام نزع السلاح العالمي القائم. وينبغي للدول المعارضة لمعاهدة حظر الأسلحة النووية دراسة الصك والنظر في الانضمام إلى العدد الهائل من الدول التي تدعمه. ويفترض ألا تُحوِّل المبادرات الرامية إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية الانتباه عن الالتزامات السابقة أو الواجبات التي تنص عليها المادة السادسة.

٩٣ - واسترسلت قائلة إن ماليزيا تدعو جميع الدول المدرجة في المرفق ٢ إلى التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها دون مزيد من التأخير. وإذ تلاحظ بقلق تعليق معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، فإنها تعرب عن أملها في أن تخوض كل من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي حواراً بناء وتعيدا تأكيد التزامهما الثنائي بتدابير تحديد الأسلحة، بما في ذلك المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها.

٩٤ - والوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الهيئة الوحيدة المختصة بالتحقق من الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالضمانات التي تعهدت بها الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. والوكالة أيضاً هي جهة التنسيق العالمية للتعاون التقني في مجال التطبيقات النووية.

٩٥ - وأشارت إلى أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تعزّز السلم والأمن بالتشجيع على زيادة الشفافية والحوار بين الدول على المستوى الإقليمي، مما يحد من خطر التوترات والنزاعات الإقليمية. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن توفر لجميع دول هذه المناطق ضمانات غير مشروطة بألا تستخدم الأسلحة النووية أو تهدد باستخدامها.

٩٦ - وأضافت أن ماليزيا تلتزم بالتنفيذ الكامل والفعال لمعاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، وتقدّر العمل الإيجابي بوصفه وسيلة حل المسائل المعلقة. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أيضاً أن تصدق على بروتوكولات كل المعاهدات المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية، وأن تسحب أي تحفظات أو بيانات تفسيرية لا تتفق مع مضمون تلك المعاهدات وغرضها، وأن تحترم وضع تلك المناطق باعتبارها خالية من الأسلحة النووية.

٩٧ - وأضافت أن وفد بلدها يؤكد من جديد أهمية قرار ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، ويرحب بقرار الجمعية العامة المتعلق بعقد مؤتمر معني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

٩٨ - واختتمت بالقول إن على الدول الأطراف أن تُظهر عزيمة صادقة في الوفاء بالتزاماتها، وأن تفي بتعهداتها، وأن تسعى إلى إحراز تقدم في الدورة الحالية. وأوضحت أن ماليزيا مستعدة للعمل في ارتباط وثيق مع سائر الدول الأطراف في ذلك المسعى، صوب إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

٩٩ - **السيد فورد** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن مهمة اللجنة الأساسية في الدورة الحالية تتمثل في البت في المسائل الإجرائية

في إطار التحضير لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. وأكد أن تعيين فريق القيادة الكامل للمؤتمر ورئيسه، بما يمكِّنهم من بدء المشاورات فوراً، مسألة بالغة الإلحاح، لأنه أمر أساسي لنجاح المؤتمر.

١٠٠ - وسيكون مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ فرصةً لاستعراض التقدم المحرز في الارتقاء إلى المثل العليا المشبعة في المعاهدة وتقييم البيئة الحالية وإيجاد سبل أفضل للعمل معاً لمواجهة التحديات المستقبلية. وعلى الدول الأطراف أن تجدد تأكيد التزامها المشترك بالمعاهدة ونظام عدم الانتشار بوجه عام، الذي أصبح حجر الزاوية في السلم والأمن الدوليين. ويجب الحفاظ على المعاهدة والنظام وتعزيزهما لصالح الأجيال المقبلة.

١٠١ - ومضى قائلا إن المعاهدة قد حالت دون تنفيذ سلسلة من أنشطة الانتشار التي كان يخشاها الكثيرون قبل التفاوض على المعاهدة، مما قلل بدرجة كبيرة احتمالات نشوب حرب نووية. وقد يسّرت ضمانات عدم الانتشار المنصوص عليها في المعاهدة التعاون النووي السلمي في مجالات تمتد من توليد الطاقة الكهربائية إلى التطبيقات في مجالات الطب والزراعة والصحة والعلوم والصناعة، بما يعود بالنفع على جميع الدول ولكن ربما بشكل أعمق على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما الدول في العالم النامي.

١٠٢ - وبدلا من عرقلة البرامج النووية السلمية المزدهرة وتحقيق الفعالية في تطبيق التكنولوجيا النووية، فإن عدم الانتشار هو السبيل لتحقيق التعاون النووي. والمساعدة في الضمانات وضوابط التصدير والسلامة والأمن النوويين متاحة على نطاق واسع من أجل مساعدة الدول وهي تسلك هذا المسار. وكانت المعاهدة بمثابة أساس لا غنى له للاستفادة من المثل العليا لنزع السلاح المحددة في ديباجتها وفي المادة السادسة منها. ولا يمكن أن يتحقق نزع السلاح النووي إلا بشرط توفير ضمانات موثوقة وقوية بعدم الانتشار للحيلولة دون قيام الدول الحديثة العهد بالطاقة النووية باستخدام التكنولوجيا النووية كسلاح ومنع الدول التي قضت على أسلحتها النووية من إعادة تشكيل ترسانة أسلحتها النووية. ومن ثم، فإن عدم الانتشار والاستخدامات السلمية ونزع السلاح تشكل مصالح مشتركة لجميع الدول الأطراف. وسيكون نجاح المعاهدة رهيناً بقدرة الدول الأطراف على التركيز على ما يوحِّدها في اعتمادها على هذه المعاهدة.

١٠٣ - وأشار إلى أن الدول الأطراف بحاجة إلى إعادة تكريس نفسها للمساعدة على التصدي للتحديات التي تواجه المعاهدة ونظام عدم الانتشار في الوقت الراهن. ويجب حل الأزمة الناجمة عن قيام كوريا الشمالية بتطوير أسلحة نووية من خلال ضمان قيام هذا البلد بنزع السلاح النووي بشكل نهائي ويمكن التحقق منه بالكامل. وتُبذل جهود دبلوماسية لضمان وفاء كوريا الشمالية بوعودها والتزاماتها بنزع السلاح النووي. وتُبذل أيضاً جهود لوقف المسارات التي تسلكها إيران لتسليح نفسها بالأسلحة النووية من خلال ضمان أنها لن تستطيع أبداً الانخراط في أعمال التسليح وأنها لن تضع نفسها على شفا الخروج السريع من المعاهدة. ويجب العمل على نحو مشترك من أجل إخضاع سورية للمساءلة عن انتهاكاتها للمعاهدة وضمانات الوكالة الدولية. وعلى الدول الأطراف الإقرار والتعبير عن دعمها لحل تلك المشاكل حتى تكون جهود اللجنة مجدية.

١٠٤ - ومن أجل بناء الثقة في الطابع السلمي للأنشطة النووية في جميع أنحاء العالم، ينبغي تعزيز الضمانات القائمة من خلال جعل البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية بروتوكولا عالمياً، وينبغي تعزيز ضوابط التصدير من خلال جعل البروتوكول الإضافي شرطاً لتصدير المواد النووية. وينبغي ألا تُشجع أي دولة على الانسحاب من المعاهدة، وينبغي أن تخضع للمساءلة أي دولة انسحبت أثناء انتهاك المعاهدة.

١٠٥ - وقال إن جميع الدول الأطراف يمكن أن تعيد تكريس نفسها للتبادل الآمن والفعال للتكنولوجيا النووية والتأكد من أن الموارد تخصص للدول الأكثر فقراً والتي صُممت هذه البرامج لتقديم المساعدة إليها. ولفت الانتباه إلى ورقة عمل بشأن الاستخدامات السلمية قدمها وفد بلده، فأعرب عن عزم حكومة بلده على مواصلة دعم حلقات العمل الإقليمية التي سينظمها الرئيس المقبل لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ والخطط التي سيعدُّها لتبادل المعلومات المتعلقة بفوائد الاستخدامات السلمية وسبل توسيع نطاقها في جميع أنحاء العالم.

١٠٦ - أما في ما يتعلق بنزع السلاح، فقال إن الولايات المتحدة خفضت ترسانتها النووية بنسبة ٨٨ في المائة بعد أن خفت حدة المنافسات الدائرة في إطار الحرب الباردة، مما يدل على أن إحراز تقدم في نزع السلاح يتوقف على تخفيف حدة التوترات وبناء الثقة. وأشار إلى أن حكومة بلده نفذت مبادرة تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي، وكانت موضوع اجتماع جانبي ذي صلة وورقة عمل قدمها وفد بلده، من أجل التغلب على التحديات التي تعوق هذا التقدم. والهدف من هذه المبادرة هو مساعدة جميع الدول الأطراف على

الوفاء بالمثل العليا للديباجة والمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

١٠٧ - **السيد فو** كونغ (الصين): قال إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دعامةٌ حيوية للهيكل الأمني الدولي وصك قانوني مهم للإدارة الرشيدة للأمن على الصعيد العالمي. وأضاف أن مشاعر الارتياب وعدم الاستقرار تتصاعد على الساحة الأمنية الدولية، ومن العوامل التي تسهم في هذا الوضع النزعة الانفرادية والمنافسة بين القوى الكبرى والتنافس الجيوسياسي وسعي بلد معين لتحقيق تفوق عسكري مطلق. ويواجه النظام الدولي لمراقبة الأسلحة النووية والمعاهدة تحديات لم يسبق لها مثيل. وينبغي للدول الأطراف في المعاهدة أن تفي بأهداف المعاهدة ومبادئها وأن تتقيد تقيداً صارماً بمبدأ تعددية الأطراف وأن تسعى إلى تحقيق توافق في الآراء من أجل المضي قدماً في عملية الاستعراض.

١٠٨ - وأكد ضرورة مواصلة تحسين الحالة الأمنية على الصعيد الدولي. وشدد على ضرورة عدم خوض حرب نووية أبداً؛ وبناء على ذلك، فقد حث الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تتخلى عن سياسة الردع النووي وأن تقلص من دور الأسلحة النووية في مذاهبها الخاصة بالأمن الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على هذه الدول ألا تستخدم الأسلحة النووية أو تهدد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وأن تتفاوض بشأن وضع صك قانوني دولي لهذا الغرض وتبرمه.

١٠٩ - وينبغي مواصلة نزع السلاح النووي على نحو فعال وواقعي من خلال اتباع نهج تدريجي للحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي والأمن غير المنقوص للجميع. وينبغي للبلدان التي لديها أكبر الترسانات النووية أن تفي بمسؤولياتها في هذا الصدد وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأن تحمي معاهداتها الثنائية المتعلقة بنزع السلاح النووي وأن تقلل بشكل كبير من مخزوناتها من الأسلحة النووية لتعزيز الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي بالكامل.

١١٠ - وينبغي أن تعزَّز الحلول السياسية والدبلوماسية لمشاكل عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى هذا النحو، ينبغي أن توضع خطة العمل الشاملة المشتركة موضع التنفيذ الكامل. ويؤدي الانسحاب من جانب واحد من هذا الاتفاق المتعدد الأطراف وفرض جزاءات انفرادية وممارسة ''الولاية القضائية الممدَّدة'' سعياً لتحقيق مخطط سياسي انفرادي وفي تجاهل للتطلعات المشتركة للمجتمع الدولي إلى تقويض النظام الدولي لعدم الانتشار والسلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وفي شبه الجزيرة الكورية، تحقق المناخ الحالي للحوار والانفراج بشق الأنفس؛ وتسعى الصين جاهدة إلى الحفاظ على الزخم في هذا الصدد. وينبغي للأطراف المعنية أن تضطلع بدور بناء من خلال اتباع نهج متأن ولكن ثابت لنزع السلاح النووي في شبه الجزيرة ومن خلال إنشاء آلية للسلام. ويكتسي التشجيع على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط أهمية عملية كبيرة للحفاظ على السلم والأمن في المنطقة. وتؤيد الصين بقوة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وينبغي لجميع الأطراف أن تنفذ قرار الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣ المتعلق بعقد مؤتمر معني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط وتيسير انعقاد هذا المؤتمر لتهيئة بيئة تفضي إلى نجاح مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠.

١١١ - وخلال دورة الاستعراض الحالية، ينبغي للدول الأطراف أن تبحث بقدر أكبر الإمكانات الهائلة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية ووضع مبادرات للتعاون تحقيقاً لمنفعتها الجماعية على ألا تكون مسيسة أو تستخدمها القوى الكبرى كوسيلة للمنافسة. وينبغي لجميع الأطراف أن تكفل التوازن بين عدم الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وأن تتخذ الخطوات اللازمة لتوفير المزيد من الموارد للبلدان النامية.

١١٢ - وينبغي حماية آلية المعاهدة وتوسيع نطاق الحوار. وينبغي حث باقي البلدان التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة على أن تنضم إليها لتقوم بذلك بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية، دون شروط مسبقة أو مزيد من التأخير. وينبغي أن تحظى الوثائق الختامية لمؤتمرات الاستعراض السابقة بالاحترام وأن تعامل الركائز الثلاث على قدم المساواة. وينبغي أن يقدَّم الدعم إلى الوكالة الدولية لتضطلع بعملها بطريقة مستقلة ومحايدة من أجل تجنب أي تسييس لعملها.

١١٣ - وأكد أن الصين ملتزمة بالتنمية السلمية والأمن التعاوني والمستدام فضلا عن الحفاظ على نظام المعاهدة والنهوض بالإدارة الرشيدة النووية على الصعيد العالمي. وقد قدمت تقريرها الوطني عن تنفيذ المعاهدة، يتضمن بياناً شاملا لما حققته من إنجازات في هذا الصدد، مما يعكس الدعم السياسي الثابت للمعاهدة. وقد أظهرت الصين شفافيةً بشأن استراتيجيتها النووية، ومارست قدراً كبيراً من ضبط النفس في تطوير الأسلحة النووية، وأخذت الحيطة في سياستها المتعلقة باستخدام الأسلحة النووية. وانضمت إلى استراتيجية نووية تقوم على أساس الدفاع عن النفس، مبقية قدراتها النووية عند الحد

الأدنى المطلوب لكفالة أمنها الوطني. وهي ملتزمة بالمبدأ القاضي بألا تكون هي البادئة باستعمال الأسلحة النووية وألا تستخدم تلك الأسلحة أو تهدِّد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والمناطق الخالية من الأسلحة النووية.

١١٤ - وقال إن الصين لن تشارك أبداً في سباق التسلح النووي، ولم تنشر أسلحتها النووية في أراضٍ أجنبية ولم تمدِّد المظلة النووية إلى أي بلد على الإطلاق. ويمثل الطابع الدفاعي والمستقر والمتماسك لاستراتيجيتها وسياساتها في المجال النووي خياراً استراتيجياً في ما يتعلق بالأمن القومي وبناء مجتمع من أجل مستقبل البشرية المشترك. وتعارض الصين بقوة الانتشار النووي بجميع أشكاله وتعمل على إيجاد حل سياسي للمسائل المتعلقة الانتشار النووي الإقليمي بطريقة مسؤولة، مع تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة والاستمرار في الدفاع عن حقوق الشركات الصينية. وتؤدي الاستخدامات السلمية للطاقة النووية دوراً مهماً في التنمية المستدامة. وبناء على ذلك، فإن الصين تؤيد التعاون الدولي في هذا الصدد، وهي ملتزمة بتوفير مزيد من الموارد إلى المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان النامية.

١١٥ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، استضافت الصين مؤتمراً رسمياً في بيجين للدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن لمناقشة المسائل الرئيسية المتصلة بتحديد الأسلحة المتعدد الأطراف وحماية نظام معاهدة عدم الانتشار. وستواصل الصين العمل على توسيع نطاق التوافق في الآراء بين هؤلاء الأعضاء. وقد أكدت من جديد استعدادها للتعاون مع الوفود الأخرى لتحقيق نتائج إيجابية في الدورة الحالية من أجل إرساء الأسس اللازمة لنجاح مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠.

١١٦ - **السيد فييرا** (البرازيل): تكلم نيابة عن وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن الوكالة، ومعها الدول الأعضاء فيها وعددها ٣٣ دولة، لها مصلحة خاصة في نجاح الدورة الحالية للجنة التحضيرية ومؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. ومن هذا المنطلق، قدمت ورقة عمل (NPT/CONF.2020/PC.III/WP.32) عن العناصر الأساسية المقرر إدراجها في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. وأكد أن استخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها يمثلان انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ويشكلان جريمة ضد الإنسانية. وبمجرد بدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية، ستسهم معاهدة حظر التجارب النووية وحظر الأسلحة النووية في القضاء التام على هذه الأسلحة. ويتعين على جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تفي بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية التحقق من أن الأسلحة النووية ليس لها أي دور في مذاهبها وسياساتها الأمنية، وينبغي للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تبحث عن بدائل لسياسات الردع النووي التي تقتضي دخولها تحت مظلة التحالفات العسكرية. ويجب أن يتوقف التحسين النوعي لمنظومات الأسلحة النووية لأن هذه الأفعال تتنافى مع أهداف نزع السلاح النووي والمعاهدة.

١١٧ - ويجب على جميع الدول أن تحترم المناطق الخالية من الأسلحة النووية احتراماً كاملا. وفي ضوء الإنجاز الذي شكلته هذه المناطق، ينبغي دعم إنشائها في مناطق جديدة. ومن أجل تقديم ضمانات أمنية كاملة للدول التي تنتمي إلى مناطق خالية من الأسلحة النووية، يجب التماس حلول للخلافات التي تعوق فعالية هذه المناطق. وينبغي عقد مؤتمر دولي بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، على النحو المتفق عليه في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وما المؤتمرات الدورية للدول التي تنتمي إلى مناطق خالية من الأسلحة النووية ومنغوليا إلا وسيلة لتعزيز تلك المناطق ويمكن لها أن تسهم في إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك في الشرق الأوسط. ويجب أن تنعكس هذه المفاهيم في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠.

١١٨ - **السيدة غورلي** (أستراليا): تكلمت بالنيابة عن مجموعة فيينا للدول العشر، فقالت إن الهدف الأسمى للمجموعة هو كفالة إيلاء الاعتبار والوزن المناسبين لما يشار إليه عادة باسم ”مسائل فيينا“، وأن المجموعة تعتقد اعتقاداً راسخاً أن الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار هي على نفس القدر من الأهمية ويعزز بعضها بعضاً. كما تطمح المجموعة إلى كفالة عمل اجتماعات الدورة الاستعراضية الحالية على تعزيز المعاهدة. وفي هذا الصدد، فقد قامت بإعداد ورقة عمل تضمنت توصيات شاملة ودقيقة الإعداد بشأن معاهدة حظر التجارب النووية؛ والامتثال والتحقق؛ وضوابط التصدير؛ واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية؛ والسلامة والأمن النوويان؛ وتثبيط الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار.

١١٩ - واستطردت بالقول إن المجموعة تقر بأن الضمانات تؤدي دوراً حاسماً في المحافظة على الثقة في الطابع السلمي للأنشطة النووية، ومن ثم تشجع اللجنة التحضيرية على تأكيد أن اتفاقات الضمانات

الشاملة المرفقة بالبروتوكولات الإضافية تشكل معيار التحقق الحالي. كما تحث المجموعة الدول الأطراف التي لم تبرم بعد بروتوكولات إضافية ولم تضعها موضع التنفيذ على أن تفعل ذلك. والمجموعة ملتزمة بتحقيق بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية، ومن ثم فإنها تحث جميع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة على أن تفعل ذلك دون تأخير، لا سيما الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢. وأضافت أنه في الدورة الحالية للجنة التحضيرية، ينبغي للدول الأطراف أن تقر بالقاعدة الدولية الفعلية ضد التجارب النووية التي تستند إلى هذه المعاهدة. فالهدف من معاهدة حظر التجارب النووية وأي معاهدةٍ مقبلة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هو تعزيز النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح، وهو هدف تتشاطره لجنة زانغر ومجموعة موردي المواد النووية.

١٢٠ - وأشارت إلى أن للمعاهدة دوراً رئيسياً في تعزيز الثقة على الصعيد الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، مما يسهم كثيراً في النهوض بقطاعات مثل الصحة البشرية والحيوانية، وتدبير الموارد المائية، والزراعة، وسلامة الأغذية والتغذية، والطاقة، وحماية البيئة. ومع ذلك، يتعين على الدول أن تمتثل للضمانات وأن تتقيد بأعلى معايير الأمان والأمن النوويين كي تحقق الاستفادة الكاملة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ومن المهم أيضاً أن تعزَّز المساواة بين الجنسين في الأنشطة المتعلقة بكل من عدم الانتشار ونزع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

١٢١ - ومضت تقول إن المجموعة تدرك تمام الإدراك التحديات التي تواجهها المعاهدة، لا سيما التقدم المحدود المحرز صوب تنفيذ نزع السلاح النووي والمسائل المتعلقة بعدم الامتثال والافتقار إلى الطابع العالمي للمعاهدة. بيد أن هذه التحديات ينبغي ألا تحجب الأهمية المستمرة للمعاهدة، ولا المكاسب التي تحققت من خلال عمل المحافل الموجود مقرها فيينا مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا الصدد، فإن ورقة العمل بشأن ”مسائل فيينا“ التي قدمتها المجموعة تعد مساهمة ملموسة من جانب مجموعة متنوعة من الدول الملتزمة بالنهوض بالطابع العالمي للمعاهدة، وبتعزيز الثقة والتعاون الدوليين في مجال الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، وتعزيز دور المعاهدة في النهوض بالسلم والأمن الدوليين.

١٢٢ - **السيدة خينه** (ميانمار): تكلمت باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقالت إن الرابطة لا تزال ملتزمة بالتمسك بميثاق الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين وأن جهودها الجماعية المبذولة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار تدعم بقوة هدف الحفاظ على عالم يسوده السلام والازدهار. وأشارت إلى أن الرابطة لا تزال تعترف بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار. وينبغي لجميع الدول الأطراف في المعاهدة أن تجدِّد تعهدها بالامتثال الكامل لالتزاماتها الحالية على سبيل الاستعجال، لا سيما تلك المنصوص عليها في المادة السادسة. كما أن الرابطة ملتزمة بالمعاهدة لمنع انتشار الأسلحة النووية وتكنولوجيا الأسلحة، وبإحراز تقدم نحو تحقيق نزع السلاح النووي.

١٢٣ - وأكدت أن الدول لها حق غير قابل للتصرُّف في أن تستخدِم الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وخاصة من أجل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وتقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور محوري في عدم الانتشار النووي وتعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. لذلك، تتطلع الرابطة إلى إضفاء الطابع الرسمي على علاقاتها مع الوكالة من أجل زيادة التعاون بشأن المسائل المتصلة بالأمان النووي والأمن والضمانات وبناء القدرات في المجال النووي.

١٢٤ - وأفادت بأن رابطة أمم جنوب شرق آسيا كانت دائماً في طليعة الجهود الدولية لعدم الانتشار النووي وهي تدعم إنشاء مناطق إقليمية خالية من الأسلحة النووية، لما لها من أهمية في ظل النظام العالمي الحالي لعدم الانتشار. وجددت تأكيد التزام الرابطة المستمر بالحفاظ على منطقتها بوصفها منطقة خالية من جميع الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

١٢٥ - وأردفت قائلة إنه ينبغي للولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يواصلا مساعيهما الدبلوماسية لإرساء الأساس اللازمة لإقامة نظام سلام دائم وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بالكامل. وقالت إنه من المهم أيضًا تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأن تصدق عليها بقية الدول المدرجة في المرفق ٢.

١٢٦ - وتابعت كلامها قائلة إن الرابطة ترحب بقراري مجلس الأمن ٢٥٥ (١٩٦٨) و ٩٨٤ (١٩٩٥) وتشدد على الدور الهام لمجلس الأمن، لا سيما في الحالات التي تكون فيها الدول ضحية لفعل أو تهديد بالعدوان باستخدام الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معاهدة حظر الأسلحة النووية، إلى جانب معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية الأخرى، تشكل خطوة حيوية نحو نزع السلاح النووي وعدم الانتشار على الصعيد العالمي.

١٢٧ - ومضت تقول إن الدول الأعضاء في الرابطة تؤكد من جديد التزامها بالنهوض بجدول الأعمال العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح. وينبغي لجميع الدول، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تتعاون في السعي من أجل إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وتأمل الرابطة أن تعالج اللجنة التحضيرية المسائل المتعلقة بمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ من أجل وضع خريطة طريق تمكِّن من تعزيز تنفيذ معاهدة عدم الانتشار.

١٢٨ - ثم تكلمت بصفتها الوطنية، فقالت إن استمرار وجود الأسلحة النووية ونشرها يعتبر أخطر التحديات الأمنية، وإن السبيل الوحيد لتحقيق عالم خالٍ من هذه الأسلحة هو السعي إلى القضاء التام عليها، من خلال السعي إلى تحقيق الأهداف المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا يزال نزع السلاح النووي يمثل الأولوية القصوى في برنامج ميانمار المتعلق بنزع السلاح. ومنذ عام ١٩٩٥ وميانمار تقدم سنوياً إلى الجمعية العامة مشروع قرار بشأن نزع السلاح النووي. بيد أن بلدها لا يزال يساوره بالغ القلق من عدم التوصل إلى اتفاق بشأن وثيقة ختامية في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥.

١٢٩ - وختمت بالقول إن ميانمار لا تزال ملتزمة بمعاهدة عدم الانتشار، وهي تدعو جميع الأطراف في المعاهدة، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى الامتثال التام لالتزاماتها بموجب المعاهدة على سبيل الاستعجال. وأعربت عن الأمل في أن تساعد الدورة الحالية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ على إحراز تقدم في تنفيذ المعاهدة.

١٣٠ - **السيد باتريوتا** (البرازيل): تكلم باسم ائتلاف البرنامج الجديد، فقال إن الائتلاف ما زال ملتزماً بالمساهمة البناءة في عملية الاستعراض. وأعرب عن قلق الائتلاف البالغ لأن التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية على البشرية لم ينحسر ولأن خطر حدوث تفجير نووي لا يزال في ازدياد. وأكد أنه يجب على الدول الأطراف أن تُظهر التزامها بالسلام والأمن من خلال التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم الانتشار والمضي قدماً نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. ومع اقتراب الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ المعاهدة، ينبغي لجميع الدول الأطراف أن تؤكد من جديد التزامها بالمعاهدة باعتبارها حجر الزاوية للنظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار.

١٣١ - وشدد على وضوح تعهدات الدول الأطراف والتزاماتها بنزع السلاح النووي، وهي تعهدات والتزامات تنص عليها المادة السادسة من المعاهدة وجرى تفصيلها في ما بعد في نتائج مؤتمر استعراض المعاهدة. واعتبر أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمرات الاستعراض السابقة، لا سيما مجموعة قرارات ومقررات عام ١٩٩٥ والخطوات الثلاث عشرة وخطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، جميعها تعهدات ملزمة وتمثل أرضية مشتركة وافقت عليها جميع الدول الأطراف.

١٣٢ - وأشار إلى أن ائتلاف البرنامج الجديد دأب باستمرار، طوال كل دورة استعراض وفي قرار الجمعية العامة السنوي بشأن هذه المسألة، على الدعوة إلى التعجيل بتنفيذ تعهدات الدول الأطراف والتزاماتها المتعلقة بنزع السلاح النووي. ويشمل ذلك إلغاء حالة تأهب الأسلحة النووية، ودخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وتدابير الشفافية، والتحقق من نزع السلاح النووي، وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، لا سيما في الشرق الأوسط، وبدء نفاذ البروتوكولات الملزمة قانوناً للمعاهدات القائمة، وكذلك استعراض أي تحفظات ذات الصلة.

١٣٣ - ومضى يقول إن التزامات معاهدة عدم الانتشار لا تزال سارية، وهي ملزمة لجميع الدول الأطراف، وينبغي ألا تخضع لأي شكل من أشكال إعادة التفسير. ولا بد من تنفيذها، بما في ذلك من خلال وضع نقاط مرجعية وجداول زمنية طوعية، وسيكون من شأنها النهوض بالأمن الدولي وتعزيز نظامي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ونبّه إلى أن الصفقة المبرمة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها هي في صلب المعاهدة ويجب أن يفي بها كلا الجانبين. وأعرب عن الترحيب بالحوار البناء بشأن تنفيذ الالتزامات بموجب المعاهدة، ولكنه حذر من أن فرض أي شروط على هذه الالتزامات من شأنه أن يقوض هدف تحقيق عالمية شمول المعاهدة ومصداقيتها.

١٣٤ - وتابع بالقول إن تعهدات الدول والتزاماتها الحالية متعاضدة وتعكس الاتفاق المشترك بين جميع الدول الأطراف بشأن التدابير الرامية إلى النهوض بتنفيذ المادة السادسة. وأشار إلى وجود آراء متباينة بشأن عدد من المسائل الرئيسية، بما في ذلك النهج المتبع في نزع السلاح ووتيرته، ومدى التشديد على العواقب الإنسانية لتفجير الأسلحة النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية. وفي حين ينبغي

الاعتراف بمثل هذه الآراء، يجب ألا تمنع جميع الأطراف من العمل معًا على تحقيق التقدم. وقد صاغ ائتلاف البرنامج الجديد مقترحات وتوصيات ضمّنها في ورقة عمل، ستُقدم خلال المناقشة المواضيعية بشأن نزع السلاح النووي.

١٣٥ - وختم بالقول إنه يجب على الدول الأطراف تحديد سبل جديدة ومبتكرة لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وأضاف قوله إن التمسك بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يتطلب أكثر من مجرد بيانات النوايا الحسنة؛ بل يتطلب الوفاء الملموس والقاطع بالتزامات نزع السلاح التي يرتكز عليها النظام.

١٣٦ - **السيد روزمبرغ** (اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية): قال إنه على الرغم من الإغراء القائم بالاستخفاف بهيكل عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن هناك في الواقع أنباء سارة يود إذاعتها. فقد نجحت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في منع توسع هائل في القدرات النووية للدول على مدى السنوات الخمسين الماضية، واستطاعت من خلال وضع المعايير ومقاييس وأدوات وتقنيات التحقق المتطورة أن تقلل بدرجة كبيرة من خطر الانتشار النووي.

١٣٧ - واستدرك قائلاً إنه يجب القيام بالمزيد لتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك الوفاء بوضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فهناك روابط قوية بين المعاهدتين: فعلى مر السنين، أدت معاهدة حظر التجارب النووية دورًا مهمًا في عملية استعراض معاهدة انتشار الأسلحة النووية، وكانت جزءًا لا يتجزأ من قرار عام ١٩٩٥ القاضي بتمديدها.

١٣٨ - ومضى يقول إن الثقة قد ازدادت مع وضع نظام التحقق من معاهدة حظر التجارب النووية. فقد أُنشئت أكثر من ٣٠٠ منشأة دولية لنظام الرصد الدولي في جميع أنحاء العالم لإرسال البيانات إلى مركز البيانات الدولي في فيينا. كما أن اللجنة التحضيرية توفر مستوى من الكشف عن التجارب النووية لم يفكر إلا قليلون أنه ممكن عندما تم التفاوض على المعاهدة. فنظام التحقق يكفل أنه لا يمكن لأي دولة أن تجري بثقة تجربة تفجير نووية دون الكشف عنها. فعلى سبيل المثال، بعد حدوث كل اختبار من الاختبارات الستة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، قُدمت بيانات دقيقة وفي حينها إلى الدول.

١٣٩ - وأوضح أنه في الوقت الحالي، وقع ١٨٤ طرفاً على معاهدة حظر التجارب النووية وصدق ١٦٨ طرفاً عليها. وعلى الرغم من أن المعاهدة لم تدخل حيز النفاذ بعد، فإن إسهامها في السلم والأمن الدوليين يبدو واضحاً. وقد أتاحت الأزمة النووية المستمرة في شبه الجزيرة الكورية فرصة فريدة للمجتمع الدولي لتسخير الإمكانات الاستثنائية للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمعاهدة نفسها. وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها اللجنة التحضيرية، فإن السبيل الوحيد لتأمين جميع الفوائد المحتملة للمعاهدة يتمثل في إنفاذها. وبالنظر إلى أن نظام التحقق من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يتسم بالفعالية، وبالنظر إلى وجود وقف عالمي للتجارب النووية بفعل الأمر الواقع، فإن بدء نفاذ المعاهدة هو أنجع تدابير نزع السلاح التي توجد تحت تصرف المجتمع الدولي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.